

Distr.: Limited
27 July 2000
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية لمؤتمر الأمم
المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا
الدورة الأولى
نيويورك، ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٠
البند ٧ من جدول الأعمال

مشروع تقرير اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية عن دورتها الأولى

نيويورك، ٢٤-٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٠

المقرر: السيد ر. ت. دوغاني (جمهورية تنزانيا المتحدة)

إضافة

المحتويات

الصفحة

٢ الأعمال التحضيرية الموضوعية للمؤتمر

الفصل الأول

الأعمال التحضيرية الموضوعية للمؤتمر

(البند ٣ من جدول الأعمال)

(ب) تقييم التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل خلال التسعينات على الصعيد القطري

١ - أبلغ رئيس الفريق الرفيع المستوى الذي أنشأه الأمين العام للمؤتمر الجلسة بأن الفريق المكون من سبعة أعضاء كُلف بولاية عامة هي ما يلي: تقييم النتائج التي أسفر عنها برنامج العمل للبلدان الأقل نمواً لفترة التسعينات على الصعيد القطري؛ واستعراض تنفيذ تدابير الدعم الدولية؛ واقتراح إسهامات مناسبة في برنامج العمل الجديد. وقام أعضاء الفريق بزيارة عدد من البلدان في أفريقيا وآسيا لجمع تصورات جميع أصحاب المصلحة عن برنامج العمل. وسيتلو ذلك القيام بزيارات إلى العواصم المانحة. وعقد الفريق أول اجتماع له في جنيف في حزيران/يونيه ٢٠٠٠، ثم عقد اجتماع متابعة في نيويورك في تموز/يوليه لإدخال تحسينات على ولاية الفريق وتحديد نطاق تقريره ومضمونه ومحور تركيزه.

٢ - وتوصل الفريق إلى الاستنتاجات الأولية التالية: تفتقر حكومات البلدان الأقل نمواً للمعلومات عن مضمون برنامج العمل؛ كما أن نشر المعلومات عنه إلى أصحاب المصلحة الآخرين لم يكن كافياً؛ وقد ووجهت صعوبات في تنسيق برامج عمل أخرى منبثقة عن مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية، وربما كان ذلك بسبب انتشار هذه النتائج؛ فضلاً عن الضعف الذي تجلّى في القدرة على المتابعة البشرية والمؤسسية. ورغم ذلك، فإن برنامج العمل ساعد أحياناً على تركيز العمل، رغم أن العلاقات المباشرة مع الخطط الوطنية ظلت ضعيفة. ولاحظ الفريق أيضاً أن تدابير الدعم الدولية لم تلب الاحتياجات.

٣ - وفيما يتعلق ببرنامج العمل، فقد كان البرنامج مصاغاً بعبارات عامة، لذا ينبغي معالجة نقطة الضعف هذه من خلال تحديد المعايير والأهداف الواجب تحقيقها تحديداً واضحاً. ولوحظ أيضاً أن الاستبيان الذي استخدمه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية من أجل رصد التقدم المحرز على الصعيد القطري كان يتسم بالإسهاب والغموض. أما المشاكل الأخرى التي تم تحديدها فتتعلق بشدة ضيق تعريف أصحاب المصلحة، وانعدام التصور الواضح عن دور منظمات التكامل الإقليمية ودون الإقليمية. وبناء على هذه النتائج الأولية، فقد تمكّن الفريق من تحديد الجوانب التي تحتاج إلى توصيات تفصيلية، بما في ذلك مسألة الإدارة والمؤسسات، والفقر والاستراتيجيات الوطنية للتنمية الاقتصادية، وتنمية الموارد البشرية ودور العوامل الخارجية. وأخيراً، أعرب الفريق عن أمله في أن يؤدي إسهامه إلى

توفير معلومات مفيدة في العملية الحكومية الدولية. وسيعقد الاجتماع المقبل للفريق في نيويورك في شهر أيلول/سبتمبر.

٤ - وقال الأمين التنفيذي للمؤتمر إن أمانة مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً قامت بزيارة ٤٦ بلداً من البلدان الأقل نمواً بصدد الأعمال التحضيرية على المستوى القطري، وتم إنشاء لجان تحضيرية وطنية، وكُلف أشخاص محليون بمهام استشارية من أجل توفير دعم موضوعي للجان التحضيرية الوطنية. والتزم الاتحاد الأوروبي بدفع ٨٠.٠٠٠ يورو لكل بلد من البلدان الأقل نمواً، وأعرب بعض مكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن اهتمامها بتوفير أموال إضافية. وطلب إلى الجهات المانحة الثنائية الطرف والمتعددة الأطراف التي لها هيئات تمثيلية في البلدان الأقل نمواً أن تقدم الدعم للعملية التحضيرية.

٥ - وتم حتى الآن تقديم ١٩ برنامج عمل على الصعيد القطري. ومن المتوقع أن يؤدي النهج الجديد الذي تشارك فيه طائفة واسعة من أصحاب المصلحة وينطوي على تفاعل مع الشركاء في التنمية على الصعيد المحلي أن يعزز جوانب التكامل بين هذه البرامج وأن ييسر أيضاً تنفيذها. بيد أن التقدم المحرز في الإعداد للبرامج يتسم ببطء بالغ. فالأعباء التي تلقيها مختلف وكالات المساعدة على كاهل الحكومات هي أعباء ثقيلة، وقد نشأت مشاكل أيضاً تتعلق بالتمويل. وفي بعض الحالات لم يكن التنسيق على المستوى الحكومي يتسم بما يكفي من الفعالية.

٦ - ومما شجع على تقديم الدعم للعملية التحضيرية هي الرسالة التي مفادها أن مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً يستطيع تخفيف حدة التداخل بين مطالب التخطيط من خلال توحيد جميع المبادرات المختلفة في إطار تخطيط منسق تسترشد به أنشطة التنمية والدعم الدولي طوال السنوات العشر المقبلة. ويتمثل التحدي في كفالة تحقيق هذا الأمر.

٧ - وتلقي ورقة المواضيع التي أعدها مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً (A/CONF.191/IPC/12) الضوء على أهم العوائق التي تعرقل تحقيق أهداف برنامج العمل، وتحتوي الورقة على مقترحات يمكن أن تعتبر إطار عمل واسعاً يوفر برنامج عمل جديداً. ويكشف تقرير أقل البلدان نمواً لعام ١٩٩٩ أن الأداء الضعيف لأقل البلدان نمواً في مجال التجارة العالمية كان سببه ضعف قدرتها الإنتاجية الناجم عن طائفة من العوائق الهيكلية وغيرها من العوائق المتعلقة بالعرض. وقد أكد تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٩٩ أن ترك مسألة التكامل الاقتصادي العالمي للأسواق لم يساعد على تخفيف جوانب التحيز في النظام

العالمي ضد الدول الفقيرة. وتمثل القيادة الشجاعة والتعاون الهادف والتعاطف عناصر أساسية من أجل استبدال الاقتصاد العالمي المجزأ بقرن يجل فيه السلام والرخاء.

٨ - وأعرب ممثل إثيوبيا عن الأمل في أن يتيح المؤتمر المعني بأقل البلدان نموا فرصة لتحديد الالتزام الجماعي والمسؤولية المشتركة للمجتمع الدولي بوقف الانحدار الاجتماعي والاقتصادي للبلدان الأقل نموا. وأعرب عن خيبة الأمل لأن الحالة الاقتصادية للبلدان الأقل نموا لم تحقق أي تحسن منذ اعتماد برنامج عمل باريس للبلدان الأقل نموا لفترة التسعينات. وذكر أن العوامل الكامنة وراء الفشل تشمل انعدام الدخل القابل للاستثمار، وانعدام التنوع في الصادرات، وانخفاض أسعار السلع الأساسية، وقلّة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وانخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية وضعف الادخارات المحلية. وأضاف قائلا إن حالة البلدان الأقل نموا قد تردت بسبب الصراع والأمراض وتكرار الكوارث الطبيعية. واعتبر أن مفارقة تحرك التمويل الإنمائي في الاتجاه المعاكس مسألة ذات خطورة بالغة. فبالرغم من ازدياد الاحتياجات بمرور الوقت، تستمر المصادر الرسمية للموارد الإنمائية في الانخفاض انخفاضاً سريعاً.

٩ - وذكر قائلا إن عبء ديون البلدان الأقل نموا أصبح لا يطاق. بيد أن المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون تشكل خطوة رئيسية في الاتجاه الصحيح، كما أن إلغاء الديون في الآونة الأخيرة وتعهد قادة البلدان الدائنة الرئيسية ستشكل عونا كبيرا أيضا. وأشار إلى أن البلدان الأقل نموا بذلت جهودا كبيرة لتنفيذ الإصلاحات في مجال السياسة الاقتصادية الكلية وفقا لبرنامج عمل باريس. وأعرب عن أسفه لبطء تنفيذ إطار العمل المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة للبلدان الأقل نموا. وذكر أن تحقيق النمو المستدام في البلدان الأقل نموا، ينبغي أن تصحب الجهود المبذولة لإصلاح السياسة الوطنية بيئة اقتصادية خارجية كافية ومضمونة.

١٠ - وأعرب ممثل بنغلاديش عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل إثيوبيا ورحب بتقرير الفريق الرفيع المستوى. وفي معرض إشارته إلى الموقف الموحد الذي اتخذته البلدان الأقل نموا في مدينة صن بجنوب أفريقيا، والمتعلق بالوصول إلى الأسواق وغيره من المسائل، أكد ضرورة معالجة المشاكل على نحو شامل واستشهد بخطة العمل الجديدة الشاملة التي قدمتها البلدان الأقل نموا في سياتل كنموذج محتمل. وذكر أن الإطار المتكامل يحتاج إلى إحياء، وأنه يلزم التماس الحرص عند اختيار المشاريع. وطالب بتوسيع نطاق أصحاب المصلحة. ودعا إلى الإفراج عن الموارد بصورة أسرع بغية تيسير إعداد الأوراق القطرية، لأن بعض البلدان يواجه على ما يبدو صعوبات في هذا المجال.

١١ - وقال ممثل اليابان إن بلده، بصفته أكبر البلدان المانحة للمساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان الأقل نمواً، ملتزم التزاماً عميقاً بإنجاح المؤتمر. وأضاف أن برنامج العمل الجديد للعقد المقبل يجب أن يكون واقعياً وأن يراعي أهمية إحساس البلدان الأقل نمواً بأنه برنامجها، ومحدودية الموارد المتاحة للتنمية، وضرورة التنسيق بين الشركاء في التنمية. وذكر أنه ينبغي لبرنامج العمل أن يكون متكاملًا تمامًا حقيقياً مع برامج التنمية الوطنية ومع آليات تنسيق السياسة الإنمائية القائمة، كالموائد المستديرة التي يعقدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأفرقة ذات الصلة التابعة للبنك الدولي. وطالب بتنظيم رصد ومتابعة منتظمين بغية كفاءة حسن سير تنفيذ برامج العمل الوطنية. وطالب أخيراً بأن يقوم برنامج العمل المقبل للبلدان الأقل نمواً وبرامج العمل الوطنية باعتماد نهج أكثر تركيزاً عند تحديد الأهداف وذلك بناء على الأولويات التي حددتها حكومات البلدان الأقل نمواً والمجتمع المدني.

١٢ - لاحظ ممثل النرويج أن مسألتها وضع أقل البلدان نمواً والمؤتمر الذي سينعقد عما قريب هما من دواعي قلق ليس فقط الأونكتاد ومنظومة الأمم المتحدة، بل المجتمع الدولي ككل. وتعتبر مسألة أقل البلدان نمواً مسألة حرجة من حيث الحد من الفقر المطلق؛ وكفالة السلام، والاستقرار والأمن الدولي؛ وتعزيز حقوق الإنسان، والصحة على الصعيد العالمي، والتنمية المستدامة وبناء القدرات؛ ومن حيث معالجة جميع المسائل المبينة في الوثائق الهامة التي تم التفاوض عليها عالمياً. وأيد اقتراح أن يستند وضع برنامج العمل الجديد إلى نهج صعودي، يبدأ بعمليات التقييم والتخطيط على الصعيد القطري للتوصل إلى تحقيق الملكية الحقيقية. وقال إنه بالرغم من أنه لا يزال يتعين على النرويج دراسة التقارير القطرية بالتفصيل، فإنه يعتقد أن هذه التقارير قد تسمح بالتوصل إلى فهم ثاقب ومفيد للمسائل. ومن الضروري جداً كفالة مشاركة جميع الوكالات وقيامها بدور على نحو تام، كما يجوز النظر في فكرة إنشاء أفرقة عمل مشتركة بين الوكالات بدءاً من المرحلة التحضيرية من أجل إرساء الأسس اللازمة للقيام بمتابعة فعالة. وينبغي التوصل في بروكسل إلى ناتج نهائي يمثل صكاً فعالاً ومتكاملاً.

١٣ - وقال ممثل نيبال أنه ينبغي أن يكون المؤتمر الثالث المعني بأقل البلدان نمواً مؤتمراً يحقق تغييرات. لذلك، ينبغي أن تنظر اللجنة ملياً وحدياً في المشاكل المصادفة في برنامجي العمل الأخيرين. ويتسم التقييم المقرر أن يجريه الفريق الرفيع المستوى بأهمية كبيرة، وسيتمتع على الفريق وضع توصيات محددة لمعالجة الطابع غير المحدد لبرنامج عمل باريس. ويتمتع على الفريق التعرف على عدد محدود من المجالات الهامة وتحديد درجة كل منها من حيث الأولوية لكفالة أن تكون نتائج المؤتمر واقعية. ومما يتسم بالأهمية نفسها، معالجة أوجه الضعف في الجهاز المؤسسي، بدءاً من المرحلة التحضيرية وصولاً إلى المتابعة والتنفيذ.

١٤ - وقال ممثل زامبيا إن زامبيا اضطلعت بإصلاحات اقتصادية بعيدة الأثر وحققت الاستقرار في إطار اقتصادها الكلي. وقد تتوجت هذه الجهود بقدر من النجاح إلا أنها واجهت أيضا عراقيل ونكسات. ومن العوامل السلبية الرئيسية المصادفة خلال التسعينات: تعذر تحقيق تنويع هام في القطاعات غير التعدينية؛ وحدوث كوارث بين الحين والآخر؛ وتطبيق تدابير تقشفية؛ والرزوح تحت عبء الديون الكبيرة التي يصعب الاستمرار في تحملها؛ وتدني مستوى الادخار المحلي؛ وتقلص الاستثمارات، لا سيما في القطاعات الإنتاجية. وقد أدت هذه العوامل إلى تدهور الهياكل الأساسية في زامبيا؛ وإيجاد قطاع خاص ضعيف؛ والرزوح تحت وطأة ديون ضخمة يصعب الاستمرار في تحملها؛ وتسجيل مستوى عال من الفقر. وتمثل هذه العوامل والانتشار الواسع للإصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغير ذلك من الأمراض شواغل يتعين معالجتها على وجه السرعة. وستقوم زامبيا بتنفيذ الاستراتيجيات المناسبة للحد من الفقر وتعزيز الحكم الجيد، إلا أنها ستحتاج إلى تدابير داعمة خارجية لبناء قدرتها الإنتاجية والوصول إلى المعلومات، والتكنولوجيا، والأسواق. ومن الضروري أيضا كفاءة إحلال سلام إقليمي لتمهيد الطريق أمام النمو الاقتصادي؛ وقد جعلت زامبيا مسألتي تسوية النزاعات والوساطة السلمية عنصرا أساسيا من عناصر سياستها الخارجية. وفي الختام، قال إن المؤتمر الثالث المعني بأقل البلدان نموا يوفر الفرصة للشركاء في التنمية لتحديد استراتيجية محددة وعملية من أجل تحويل جميع اتفاقات منظمة التجارة العالمية إلى صكوك قادرة على تحويل القدرة الإنتاجية لأقل البلدان نموا.

١٥ - وشدد ممثل أنغولا على أهمية تعبئة الموارد الخارجية. وقال إن الحكم الجيد، والتحول إلى الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والنهوض بالمرأة، والفساد هي قضايا هامة، إلا أنها قضايا محلية وينبغي ألا تستخدم كحواجز مصطنعة أو كذرائع لوقف التمويل. ويجب إيجاد استراتيجيات جريئة، كما يتعين على مؤتمر بروكسل اتباع نهج عملي ومبتكر ليس فقط من أجل اعتباره مؤتمرا ناجحا، بل من حيث التنفيذ اللاحق للاستراتيجيات الجريئة. وبالطبع، لن يكون من الممكن تحقيق هذا النجاح ما لم تتم إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية. فعلى سبيل المثال، إن نظام الأفضليات المعمم للأونكتاد غير فعال، إذ أن قدرة أقل البلدان نموا من حيث عرض صادراتها محدودة، لا سيما بالنسبة للمنتجات الصناعية، وأن البلدان المتقدمة هي التي تحدد الأفضليات، دون أن يكون هناك أي التزام. ويشكل التقدم الاقتصادي الضئيل في أقل البلدان نموا أمرا يدعو للقلق، ويتعين على المؤتمر الاضطلاع بعملية متوازية يشرك فيها أقل البلدان نموا، ومنظومة الأمم المتحدة والجهات المانحة. وينبغي للتوصيات المتعلقة بإصلاح السياسات الواردة من مختلف الجهات الفاعلة المتعددة الأطراف أن تتسم بدرجة أكبر من التنسيق والاتساق.

١٦ - وقال ممثل سويسرا إن ضعف برامج العمل المعتمدة في السابق يتمثل في طابعها المبهم وغير المركز، ومن الضروري أن يكون برنامج العمل الجديد أكثر تركيزاً. وقال إن الوثيقة A/CONF.191/IPC/12 تطرح عدداً من الأسئلة يزيد على عدد الأجوبة فيها، وإن توفير الإجابات للأسئلة المطروحة من شأنه أن يحقق تقدماً في عمل اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية. وفي هذا الصدد، تضمنت الوثيقة A/CONF.191/IPC/13 مساهمات مثيرة للاهتمام يمكن الاستناد إليها في سياق العملية. وأعرب عن تأييده للنهج الصعودي، إلا أنه شدد على أنه ينبغي لكل من البرامج المضطلع بها على الصعيد الوطني أن يكون خاصاً بالبلد بعينه، وينبغي ألا يكون نسخة عن الاستراتيجيات والخطط الهامة الأخرى الموجودة، مثل الورقات المتعلقة باستراتيجيات الحد من الفقر وصناديق المشاريع الإنتاجية والتقييمات القطرية الموحدة التي يقوم بها إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. ورأى أن بعض العناصر، مثل الحكم الجيد وحقوق الإنسان لم تعالج بما فيه الكفاية وتستحق تحليلاً أكثر تعمقاً. كما ثمة حاجة إلى إبراز المسائل المتعلقة بالمزايا النسبية ودور التعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وفي حين أن بعض المسائل، مثل المساعدة الإنمائية الرسمية تنسم بأهمية كبيرة، فإنه ينبغي عدم تهميش مسائل أخرى مثل الوصول إلى الأسواق. وفي الختام، قال إنه ينبغي أن تكون مشاركة منظمات دولية أخرى، مثل صناديق الأمم المتحدة وبرامجها، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، في العملية التحضيرية مشاركة تامة. وينبغي إيلاء الاعتبار لمبادرات هامة، مثل المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

١٧ - وأعرب ممثل بوركينا فاسو عن تقديره للجودة التي اتسم بها تقرير الفريق الرفيع المستوى. وقد يكون من الصحيح أن معرفة أقل البلدان نمواً ببرنامج العمل للتسعينات تكاد تكون معدومة، إلا أنه من الضروري أيضاً مراعاة مستوى اهتمام الشركاء الإنمائيين بالبرنامج. فالطريقة المعتمدة في وضع برنامج عمل باريس لم تمكن أقل البلدان نمواً من تحقيق الملكية الحقيقية، وبرنامج العمل لم يُستمد من البرامج الوطنية. أما العملية الجارية حالياً، فهي مختلفة وتبرز ابتكارات مشجعة. إلا أنه قد يكون من الضروري توضيح دور المنسقين الإقليميين وتزويدهم بالموارد اللازمة. وينبغي تحسين عملية تخطيط البعثات التي يقوم بها المنسقون إلى أقل البلدان نمواً، بالتعاون الوثيق مع المكاتب الميدانية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لكفالة أن يكون قد تم إبلاغ اللجان الوطنية في الوقت المناسب. وينبغي تدعيم اللجان التحضيرية الوطنية من خلال السعي إلى أن تواصل أمانة المؤتمر إرسال بيانات المطالبة إلى الاتحاد الأوروبي من أجل الحصول على الموارد. وفي الختام، قال إنه ينبغي توفير تنسيق أفضل على الصعيد الوطني للمبادرات المختلفة (الورقات المتعلقة باستراتيجيات الحد من

الفقر، وصندوق الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية) من أجل إصدار وثائق تتسم بالاتساق من حيث الأولويات الوطنية.

١٨ - ورحب ممثل بنن بتقرير الفريق الرفيع المستوى. وأشار إلى قلة المعلومات المتعلقة بتنفيذ برنامج العمل للتسعينات، ولا سيما فيما يتعلق بالصلة القائمة بين البرنامج العالمي والبرامج المضطلع بها على المستوى القطري. وأعرب عن اهتمام بلده الشديد في وضع النقاط المرجعية والمؤشرات المناسبة على المستويين الوطني والعالمي من أجل تنفيذ وتقييم برنامج العمل الذي سيتم وضعه عما قريب. وأعرب عن قلقه إزاء ضعف القدرة الإنتاجية لأقل البلدان نمواً واقترح أن يكون أحد مجالات الأولوية الذي ينبغي أن يركز عليه برنامج العمل تعزيز هذه القدرة؛ وحتى لو توفّر لأقل البلدان نمواً الوصول إلى الأسواق، فإنها لن تفيد من ذلك، إذ ليس لديها منتجات للتصدير. وفي الختام، قال إن التعاون والتكامل على الصعيد الإقليمي ينطويان على إمكانيات كبيرة من حيث تحسين وضع أقل البلدان نمواً.

١٩ - وقام الأمين العام للجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية الإنمائية لدى الاتحاد الأوروبي، التي اجتمعت في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ تموز/يوليه في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، بتلاوة بيان أعرب فيه ٥٠ من ممثلي المنظمات غير الحكومية من بلدان الجنوب والشمال عن دعمهم لقضية أقل البلدان نمواً. واعتبروا أنه ينبغي للمؤتمر أن يعتمد إطاراً عالمياً متسقاً للقضاء على الفقر، والتصدي لازدياد أوجه عدم المساواة على الصعيد العالمي، وكفالة احترام الحقوق القائمة على التنمية. وقال إن مؤتمر أقل البلدان نمواً، المعقود في باريس في عامي ١٩٨١ و ١٩٩٠، لم يحقق نتائج تذكر، وثمة خطر من أن يكتفي المؤتمر الثالث بالإعراب من جديد عن مجموعة من الوعود الباطلة.

٢٠ - وأعربت المنظمات غير الحكومية عن اعتقادها بأنه ينبغي تحليل أسباب الفقر واعتماد برنامج عمل محدد لكسر طوق الفقر في أقل البلدان نمواً. كما يجب اتخاذ إجراءات لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، اللذين يقوضان الجهود الإنمائية في العديد من أقل البلدان نمواً. فإن بعضاً من أقل البلدان النامية غنية بالثروات المعدنية، إلا أن الحروب الأهلية تعيق الجهود المبذولة لتحقيق التنمية فيها. كما أن التجارة الدولية بالأسلحة المنتجة في بلدان الشمال تزيد من سعر التزاعاات .

٢١ - وبغية أن يتكامل المؤتمر الثالث لأقل البلدان نمواً بالنجاح، ثمة حاجة إلى إحراز تقدم ملحوظ يستند إلى تلبية خمس حاجات أساسية: كفاءة الأمن الغذائي، والتعليم، والمسكن، والصحة، والأحور التي تسمح بالعيش الكريم. إلا أنه بغية تحقيق هذه الأهداف، ينبغي لأقل البلدان نمواً وشركائهم في التنمية تشاطر المسؤولية. فضمن مجتمع المناهجين، ينبغي أن ندرك أن

النموذج الحالي المتمثل في النظم الاقتصادية التي تقوم على حرية التعامل في الأسواق لم يكن مجدياً لأقل البلدان نمواً، وأنه ينبغي إعادة النظر بصورة أساسية في هذه الاستراتيجية، كما ينبغي، ببساطة، إلغاء الديون. ولم ينشأ عن مؤتمر القمة لمجموعة الدول الصناعية الثماني أي قرارات جديدة بشأن هذه المسألة الأساسية. ويتعين على حكومات أقل البلدان نمواً استعادة سلطتها المعنوية من خلال اعتماد أسس الحكم الجيد من أجل تدعيم مركزها في المفاوضات العالمية، كما يتعين عليها إيجاد روح من التضامن فيما بينها، ووضع جدول أعمال مشترك وإقامة جبهة مشتركة بشأن المسائل الحيوية. وفي الختام، ينبغي أن يكون هيكل المؤتمر قائماً على فكرة تحقيق التكامل، بدلا من أن يتبع الأسلوب المقترح القائم على أساس اعتماد خطين متوازيين مستقلين.
